غرفة صناعة عمّان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

ورقة سياسات

«مؤشر الأداء الصناعي التنافسي 2022»

- تنافسية الصناعات التحويلية في الأردن -

كانون الأول، 2024

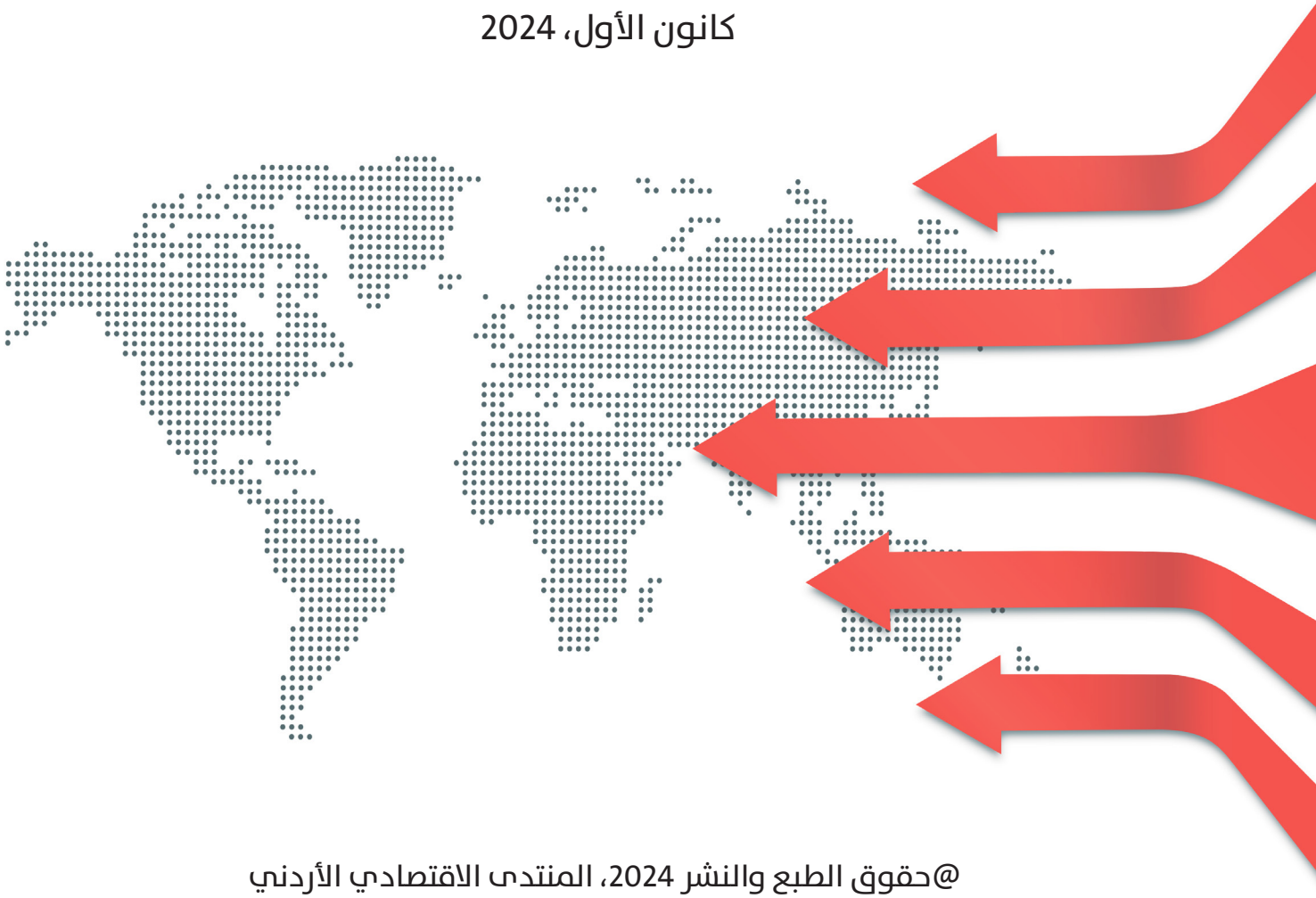

@حقوق الطبع والنشر 2024، المنتدى الاقتصادي الأردني

غرفة صناعة عمّان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

Jordan Economic Forum
المنتدى الإقتصادي الاردني
JEF

المقدمـــة

تتسابق اقتصادات العالم لتطوير المنظومة الصناعية لديها، وتعزيز تنافسية منتجاتها لمواكبة احدث التطورات التكنولوجية العالمية المتعاقبة، وفي ضوء هذه التغييرات، تسعى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لتتبع مستوى التقدم والتطور الصناعي من خلال مؤشر دوري «مؤشر الأداء الصناعي التنافسي (Competitive Industrial Performance Index)، والذي يقيس قدرة الأداء الصناعي للدول من منظور قطاعي لبلدان العالم خلال فترة زمنة محددة. ويغطي المؤشر اكثر من 150 دولة من مختلف أقاليم العالم.

يركز مؤشر (CIP) على قياس القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في اقتصادات العالم، بعيداً عن القطاعات الصناعية الاخرى كالتعدين والاستخراج وحتى الكهرباء والمياه، ويقدم نظرة شاملة حول مجموعة المؤشرات الاحصائية المرتبطة بمفاهيم الإنتاجية والتغييرات الهيكلية، والقدرة التنافسية، من خلال تحليل عشرة مؤشرات احصائية تتمحور حول 3 ركائز أساسية وهي؛

1. القدرات التصنيعية والتصديرية.
2. كثافة التصنيع والتعقيد التكنولوجي.
3. التأثير العالمي على سلاسل القيمة المضافة، وعملية التصدير.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني، وفي ضوء تبني رؤية التحديث الاقتصادي القطاع كأحد المنافذ المهمة لخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي خلال السنوات العشرة القادمة بمستويات أعلى مما هي عليها الآن، إرتأى المنتدى الاقتصادي الاردني ضرورة تسليط الضوء على أداء تنافسية الصناعات التحويلية في الاردن، لتحديد مدى التقدم التي وصلت إليها الصناعة الوطنية على خارطة الصناعة الاقليمية.

ولتحقيق الغرض من الورقة تم تقسيمها الى ثلاث محاور رئيسية؛

1. أداء الأردن في مؤشر التنافسية الصناعية.
2. قطاع الصناعات التحويلية ورؤية التحديث الاقتصادي
3. الأسباب الرئيسية التي تحد من تنافسية الصناعات التحويلية في الاردن.

أداء الأردن في مؤشر التنافسية الصناعية (CIP)

كشف الإصدار الأخير لمؤشر أداء التنافسية الصناعية المستند على المخرجات الصناعية لعام 2021 عن تراجع الأردن درجة واحدة عالمياً مقارنة مع الإصدار السابق من نتائج المؤشر، حيث جاء في المرتبة 75 عالمياً بمجموع (0.025 نقطة) من أصل 153 دولة.

وعند تتبع ترتيب الأردن في مؤشر (CIP) على المستوى العالمي خلال العقد الأخير؛ نجد بأن الاردن قد سجل تراجعاً على مستوى التصنيف من المرتبة 72 عام 2010 الى المرتبة 75 عام 2021، وهذا يعني عدم وجود اختلاف بين ترتيب الأردن في المؤشر ما بين العامين، وقد يعزى هذا التراجع الى دخول بلدان جديدة في المؤشر، مما يؤثر على الترتيب العام له.

ولكن لا بد من التركيز بالشكل الرئيسي على أداء الاردن من خلال النظر الى المجموع النقطي، وهنا نلاحظ بشكل كبير مستوى التراجع لاداء الاردن من حيث التنافسية الصناعية خلال الفترة 2010-2021، فقد تراجع مجموع الاردن من 0.039 نقطة عام 2010 الى 0.024 نقطة عام 2021.

الشكل (1): أداء الاردن في مؤشر التنافسية الصناعية 2010-2021

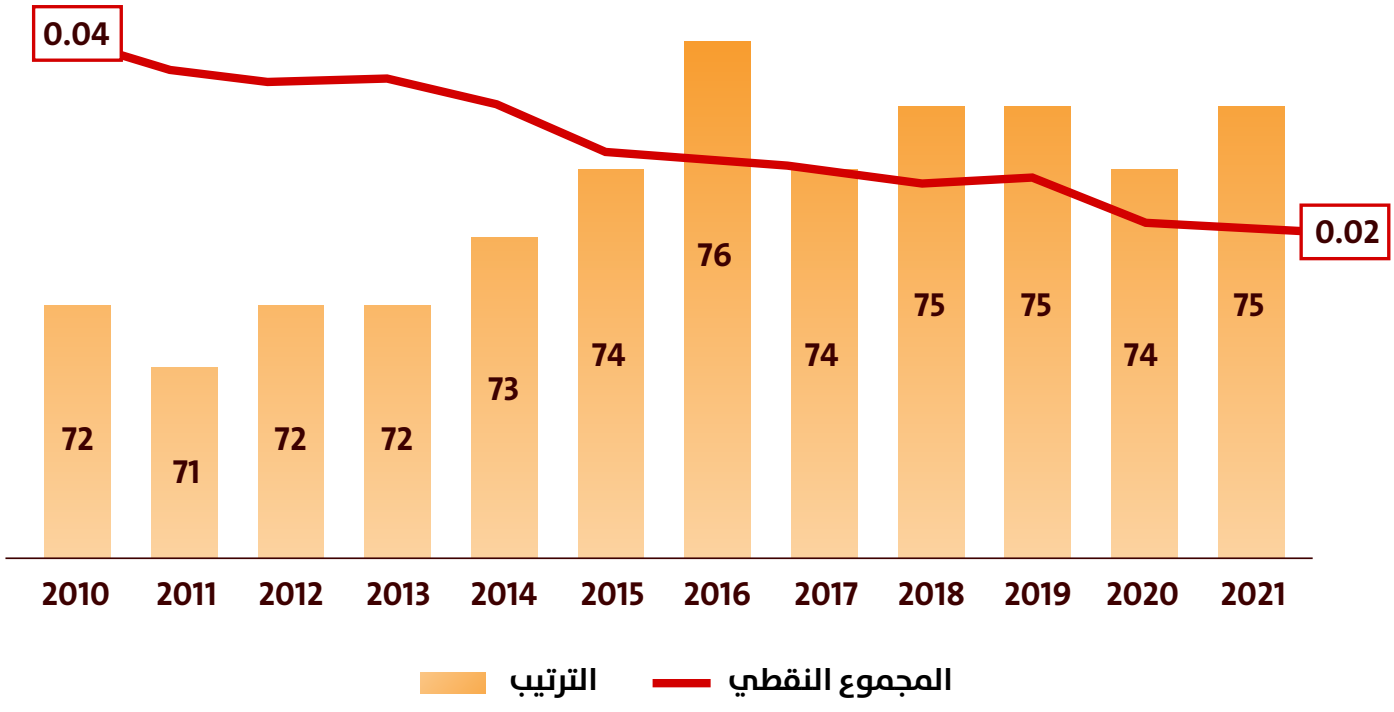

وعند مقارنة أداء الاردن مع بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، جاءت الصناعة الاردنية من بين الصناعات العربية ذات مستوى التنافسية المتوسطة، حيث حلت في المرتبة العاشرة من أصل 17 بلد عربي مشارك في المؤشر.

كما نلاحظ من النتائج وجود فجوة كبيرة بين أداء البلدان العربية من حيث التنافسية الصناعية - يعزى ذلك الى التباين في اقتصاديات الحجم والتكنولوجيا التصنيعية ومدى توفر الموارد الطبيعية - حيث تراوحت نتائج قيم مؤشر التنافسية الصناعية للبلدان ما بين (0.0) نقطة كأضعف أداء سجل من قبل اليمن، و(0.12) نقطة كأعلى أداء من نصيب الامارات. فيما جاءت كل من بلدان الخليج العربي في المراتب الأولى بعد أن استطاعت التقليل من مستوى اعتمادها على الصناعات الاستخراجية والتوجه نحو الصناعات التحويلية لزيادة حصة تلك الصناعات من الناتج المحلي والتصنيع الوطني.

الشكل (2): ترتيب البلدان ضمن مؤشر التنافسية الصناعية- 2022

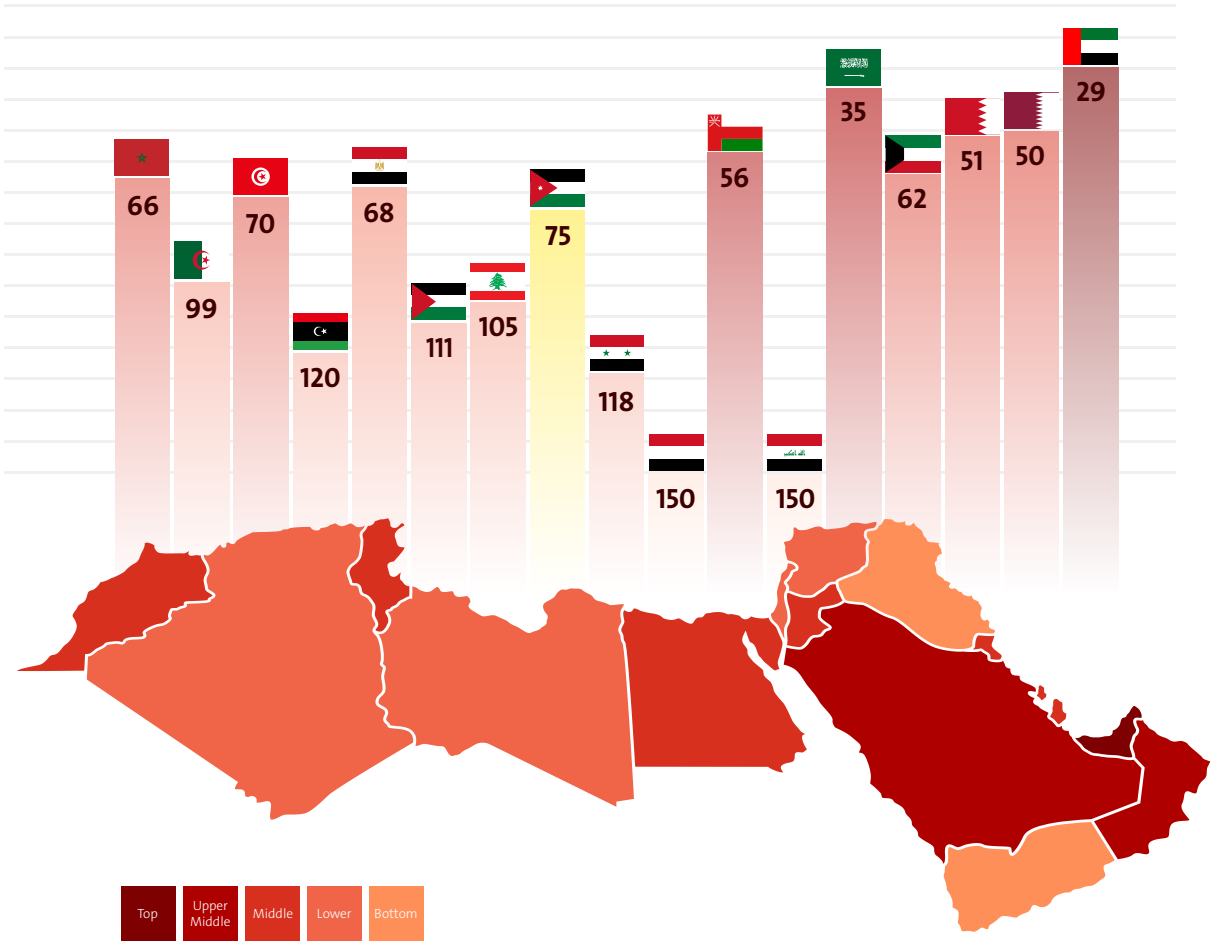

أداء الأردن ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية الصناعية

من جانب المؤشرات التنافسية الفرعية لمؤشر (CIP)، جاء الأداء الأضعف للأردن ضمن مؤشر حصة الاقتصاد من التجارة العالمية للصناعات التحويلية، حيث بلغت حصة صادرات الصناعات التحويلية للاقتصاد الأردني ما نسبته (0.022) نقطة فقط من إجمالي الصادرات العالمية للصناعات التحويلية. وسجل الأردن الأداء الأفضل ضمن مؤشر نسبة الصادرات التحويلية من إجمالي الصادرات الكلية بتسجيله مجموع نقطي وصل الى حوالي (0.085) نقطة، فيما يوضح الشكل التالي أداء الأردن ضمن مؤشرات التنافسية الصناعية الفرعية وفقاً للمخرجات الصناعية عام 2021.

الشكل (3): أداء الأردن ضمن مؤشرات التنافسية الصناعية الفرعية

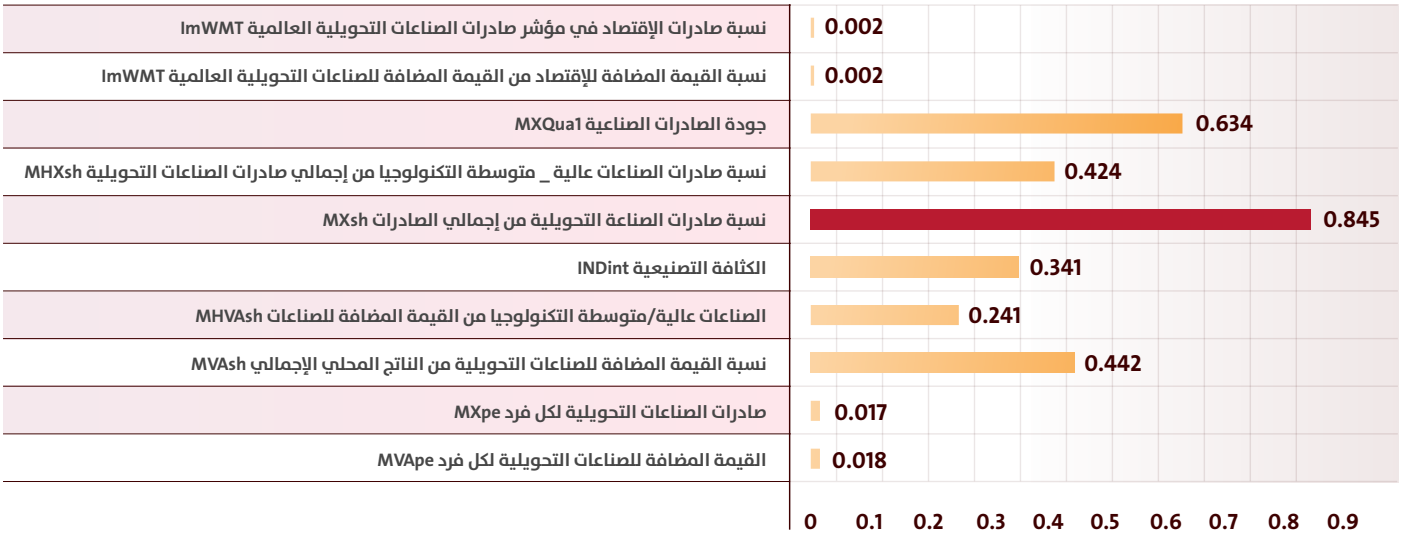

المصدر: UNIDO،2023

كما يظهر الشكل ضعف اداء الأردن في مؤشرات مستوى التصنيع التكنولوجي؛ حيث تركزت الحصة الأكبر من الصناعات الأردنية في الصناعات ذات مستويات التكنولوجيا المتوسطة كـ (الغذائية، الصناعات البلاستيكية البسيطة، الألبسة، التعبئة والتغليف)، ما يجعلها أقل تشاركية في سلاسل التوريد العالمية، حيث شكلت حصة الصناعات عالية – متوسطة التكنولوجيا ما نسبته (24%) فقط من إجمالي التصنيع المحلي الأردني.

فيما سجل مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية لكل فرد أداءً متواضعاً بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى، حيث بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية حوالي 665 دولار، وقد يعزى هذا الصغف بالشكل الرئيسي الى معدلات النمو السكاني المرتفعة التي ساهمت في التقليل من حصة الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، ويوضح الشكل (3) نصيب الفرد في الدول العربية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية.

الشكل (4) : نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية بحسب الدول العربية

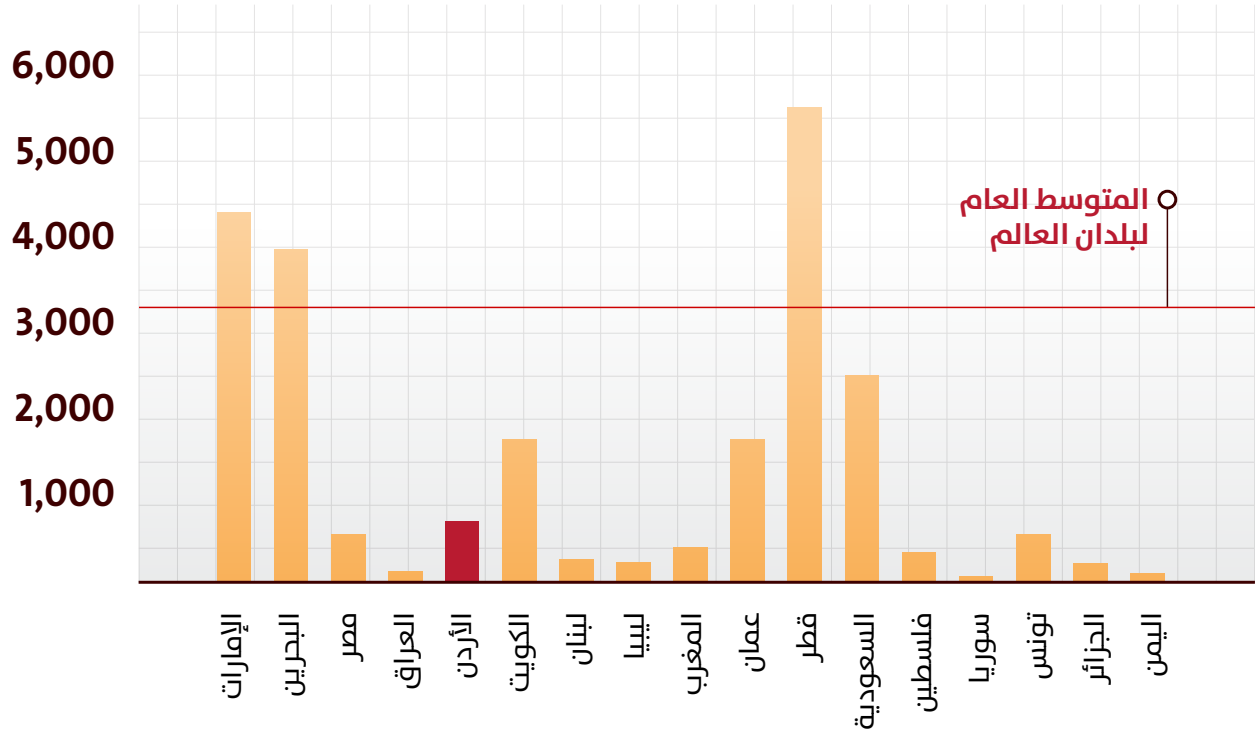

في حين حقق الأردن أفضل أداء على المستوى الإقليمي في مؤشر القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل ما قيمته (0.44 نقطة) وهي أعلى من قيمة المتوسط العام العالمي الذي بلغ (0.31 نقطة). ويبين الشكل نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الاردني مقارنة مع أداء بلدان المنطقة

الشكل (5) : نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي

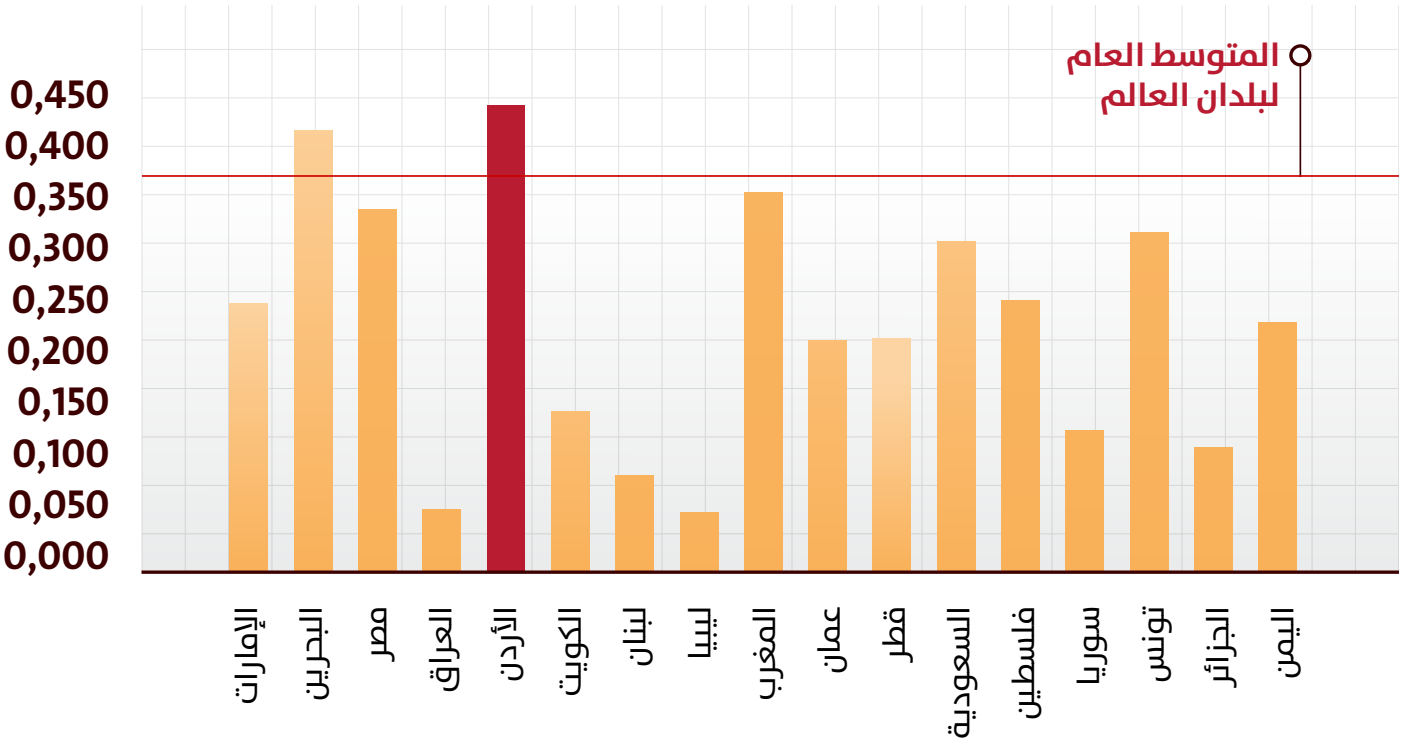

فيما سجل مؤشر صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات الأردنية الكلية ما مجموعه حوالي (0.84 نقطة)، وهذا يظهر مدى اعتماد الاقتصاد الاردني بشكل كبير على صادرات الصناعات التحويلية من اجل رفد البلد بالعملات الصعبة من الأسواق العالمية.
أما على مستوى مؤشر جودة الصادرات الصناعية الأردنية فقد سجل ما مجموعه (0.63 نقطة)، حيث جاء في المرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية بعد المغرب وتونس، ما يدلل على مطابقة منتجات الصناعات التحويلية للمعايير والمواصفات العالمية.

الشكل (6): نسبة الصادرات التحويلية من اجمالي الصادرات

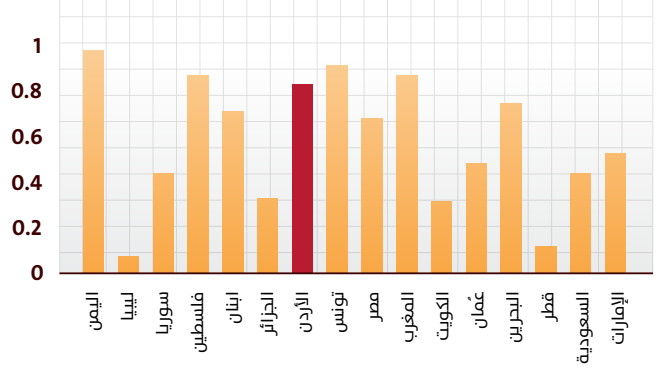

الشكل (7): جودة الصادرات الصناعية

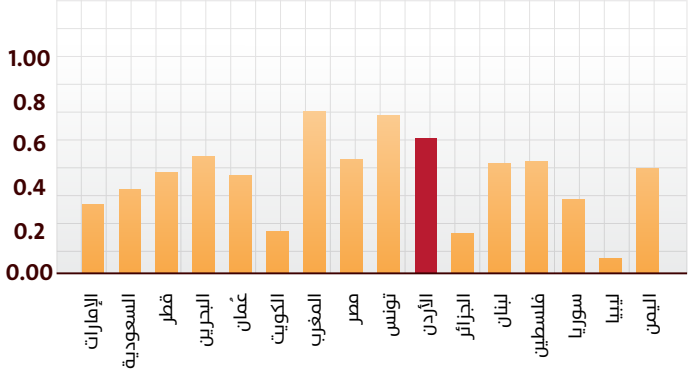

وفي ضوء محدودية حجم السوق المحلي، يرى المنتدى أن مفتاح النجاح لقطاع الصناعات التحويلية يكمن في التوجه نحو التصدير والدخول الى أسواق جديدة غير تقليدية، واستغلال الفرص غير المستغلة للمنتجات الأردنية، وضرورة الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي تربط المملكة مع العديد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، فلا بد من بلورة ما دعا اليه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بضرورة التفكير بآليات لزيادة التصدير إلى الخارج، وأهمية الترويج للصناعات الوطنية.

قطاع الصناعات التحويلية ورؤية التحديث الاقتصادي

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية ذات أهمية كبيرة لاقتصاد أي دولة نظراً لدوره الفعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يعتبر أساساً للتطورات العلمية والابتكارية الحديثة؛ لاحتوائه على المجالات الواسعة المتاحة للابتكار والتطوير في اطاره، كما يتميز بقدرته على التشبيك مع القطاعات الأخرى بشكل يساهم في ادخال التقنيات الحديثة ونقلها اليها، مما يمنحه قيمة مضافة عالية تسهم في تعزيز الاقتصاد.

ساهمت الصناعات التحويلية خلال عام 2022 بنسبة (17.4%) من الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً (5,864.6) مليون دينار أردني ومقارنة مع ما نسبته (16.8%) عام 2021.

وبحسب آخر بيانات صادرة من دائرة الاحصاءات العامة؛ سجلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته (18.7%) خلال الربع الثالث من عام 2023.

يظهر الشكل أبرز مؤشرات قطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني لعام 2022، حيث تم الاستناد الى أحدث البيانات السنوية المعلنة (2022) لبيان الصورة العامة للقطاع .

الشكل (8): أبرز مؤشرات الصناعات التحويلية – عام 2022

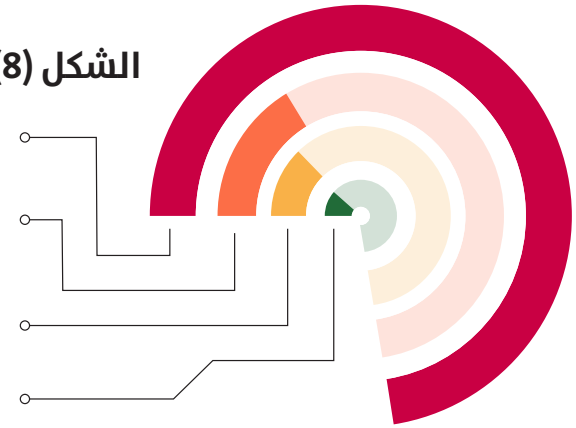

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، البنك المركزي الأردني- 2023

وجاء التوجه الحكومي من أجل دعم الصناعات التحويلية من خلال تبني القطاع في رؤية التحديث الاقتصادي ضمن محور الصناعات عالية القيمة (تندرج تحتها 69 مبادرة موزعة على الصناعات الفرعية)، كما تشمل وضع استراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية لتعزيز قدراتها التنافسية ورفع صادراتها. وتهدف هذه الجهود الى النهوض بالاقتصاد الصناعي الأردني وتحويل المملكة الى مركز صناعي رئيس في المنطقة ومركز لتصدير المنتجات.

استهدفت الرؤية الوطنية رفع إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية من (5.3 مليار دينار) الى حوالي (11.1 مليار دينار) مع نهاية عام 2033، وأيضاً زيادة حجم الصادرات الصناعية الى نحو (19.8 مليار دينار)، الى جانب الاعتماد على القطاع في استحداث ثلث فرص العمل المستهدفة بحوالي (314 ألف وظيفة) من أصل مليون فرصة عمل.

الشكل (9): مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي للقطاع الصناعي – (2021-2033)

التحديات الرئيسية التي تحد من تنافسية الصناعات التحويلية في الاردن

يواجه قطاع الصناعات التحويلية العديد من التحديات التي تؤثر على مختلف جوانبه الانتاجية والتصديرية. فمن جانب؛ يواجه القطاع مشاكل تتعلق بكلف الإنتاج (كلف الطاقة والكهرباء، والعمالة، وكلف الشحن والنقل، والمواد الأولية المستوردة)، ومن جانب آخر؛ يعاني من ضعف السياسات والبرامج الوطنية الداعمة لعملياته الانتاجية والتصديرية في القطاع، عدا عن نقص العمالة الماهرة والمدربة في بعض القطاعات الفرعية.

هذه التحديات المذكورة حالت دون تطور الصناعات التحويلية بالشكل المطلوب، وأيضاً التوسع في قاعدة الإنتاج السلعية والتنوع الجغرافي لصادراته. وفيما يلي أهم التحديات التي يواجهها القطاع.

ارتفاع كلف الانتاج باختلاف اشكالها (طاقة، نقل، مواد خام، ضرائب ورسوم)

تشكل الكلف الانتاجية للصناعات التحويلية ما نسبته (59.3%) من اجمالي الانتاج القائم الصناعي بحسب المسح الصناعي الذي أجرته دائرة الاحصاءات العامة عام 2018. ويتركز ما نسبته (91%) ضمن بند المواد الأولية (المواد الخام)، في حين جاءت الحصة الأكبر للمدخلات الانتاجية من نصيب تكاليف الطاقة والكهرباء بعد استثناء بند المواد الأولية، حيث تصل الفروق في كلف الانتاج مقارنة مع دول الجوار الى حوالي (25%)، وهذا بدوره يؤثر على حركات جذب الاستثمار والقرار الاستثماري.

كما يساهم قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من (1,402) مليون دينار أردني في رفد الايرادات الضريبية للدولة.

الشكل (10): التوزيع النسبي للاستهلاك الوسيط (بإستثناء بند المواد الأولية)

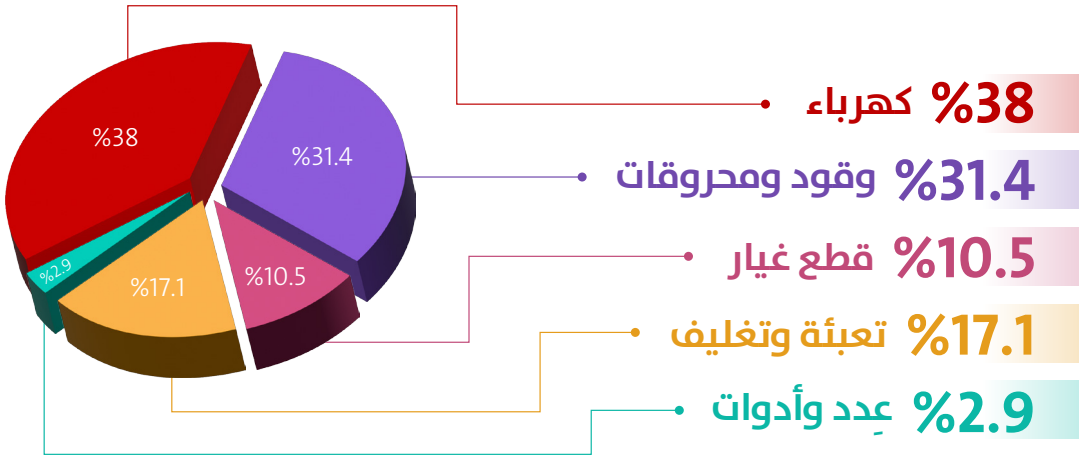

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، 2023

وجاء في تقرير المخاطر العالمية لممارسة الأعمال لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن تقلبات أسعار الطاقة تعتبر من ضمن الخمسة مخاطر الأولى لممارسة أنشطة الأعمال في الأردن. ومن جانب آخر تواجه الشركات المصدرة بعض المشاكل المتعلقة بمعايير الامتثال لتدابير تقييم المطابقة المعمول بها في البلدان مقارنة بالمتطلبات الفنية، والتي تمثل مجتمعة نسبة 25% من تحديات التدابير غير الجمركية التي تطبقها الدول العربية، في حين أنها تمثل نسبة 13% فقط من التدابير التي تطبقها الدول الموجودة خارج المنطقة العربية.

التركز السلعي والجغرافي الكبير

بلغت صادرات الأردن من الصناعات التحويلية خلال عام 2022 ما يزيد على حوالي (6190.8) مليون دينار من مختلف المجموعات السلعية الفرعية، إلا أن 10 مجموعات سلعية منها استحوذت على ما يقارب (76.5%) من أصل 88 مجموعة سلعية، في حين شكلت 6 مجموعات ما نسبته 66% من إجمالي الصادرات التحويلية. وعلى الصعيد الجغرافي، تتركز (59.7%) من الصادرات الصناعية في 4 دول فقط.

الشكل (11): أبرز المجموعات السلعية التي تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات

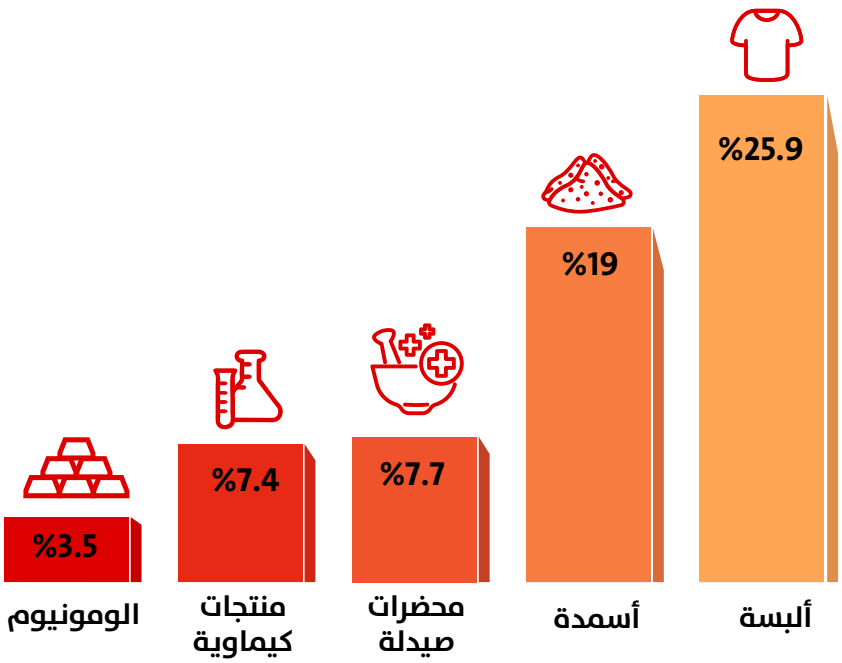

الشكل (12): أبرز البلدان التي تستحوذ على الحصة الأكبر من الصادرات

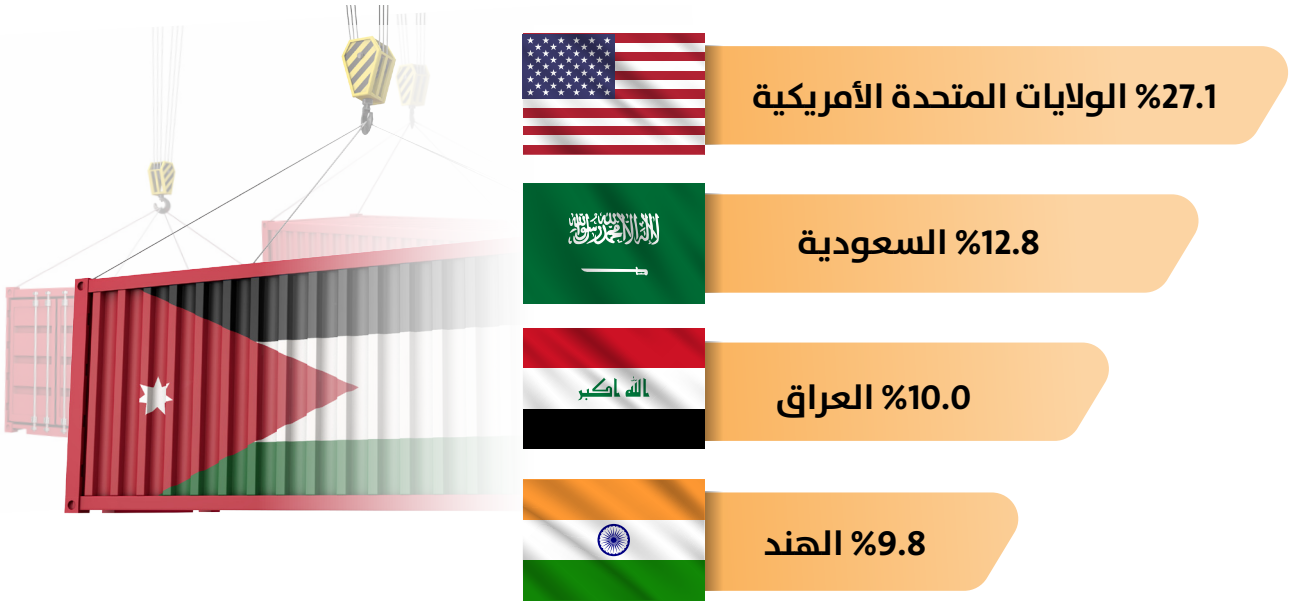

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، 2022

وهذا يدلل على ضعف التنوع السلعي لصادرات الصناعات التحويلية، والحاجة الى توجيه الجهود لدخول أسواق جديدة مع ضمان تنويع المنتجات، ورفع قيمتها المضافة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال دعم العملية الانتاجية للصناعة التحويلية من خلال خفض كلف الانتاج. كل هذا بدوره يؤثر على حجم صادرات الصناعات التحويلية، ويساهم في فرض القيود عليها واضعاف التوجه نحو تعزيز تدفق الفرص التصديرية الى الأسواق العالمية.

قطاع الصناعات التحويلية والاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy)

بحسب بيانات الغرف الصناعية (عمان، اربد، الزرقاء)؛ سجل مجموع المنشآت الصناعية والحرفية العاملة في قطاع الصناعات التحويلية حوالي (16,591 منشأة) وبإجمالي عمالة (259.3 ألف عامل) خلال عام 2022، الا أن آخر بيانات معلنة من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي في تقريرها السنوي لعام 2022، أظهرت أن عدد المنشآت الفعالة والمشمولة في الضمان حوالي (9,705 منشأة) وبإجمالي عدد عمالة مؤمن عليهم الزامياً (209,664 عامل).

الشكل (13): الفرق بين العمالة المسجلة في الضمان الاجتماعي والغرف الصناعية -2022

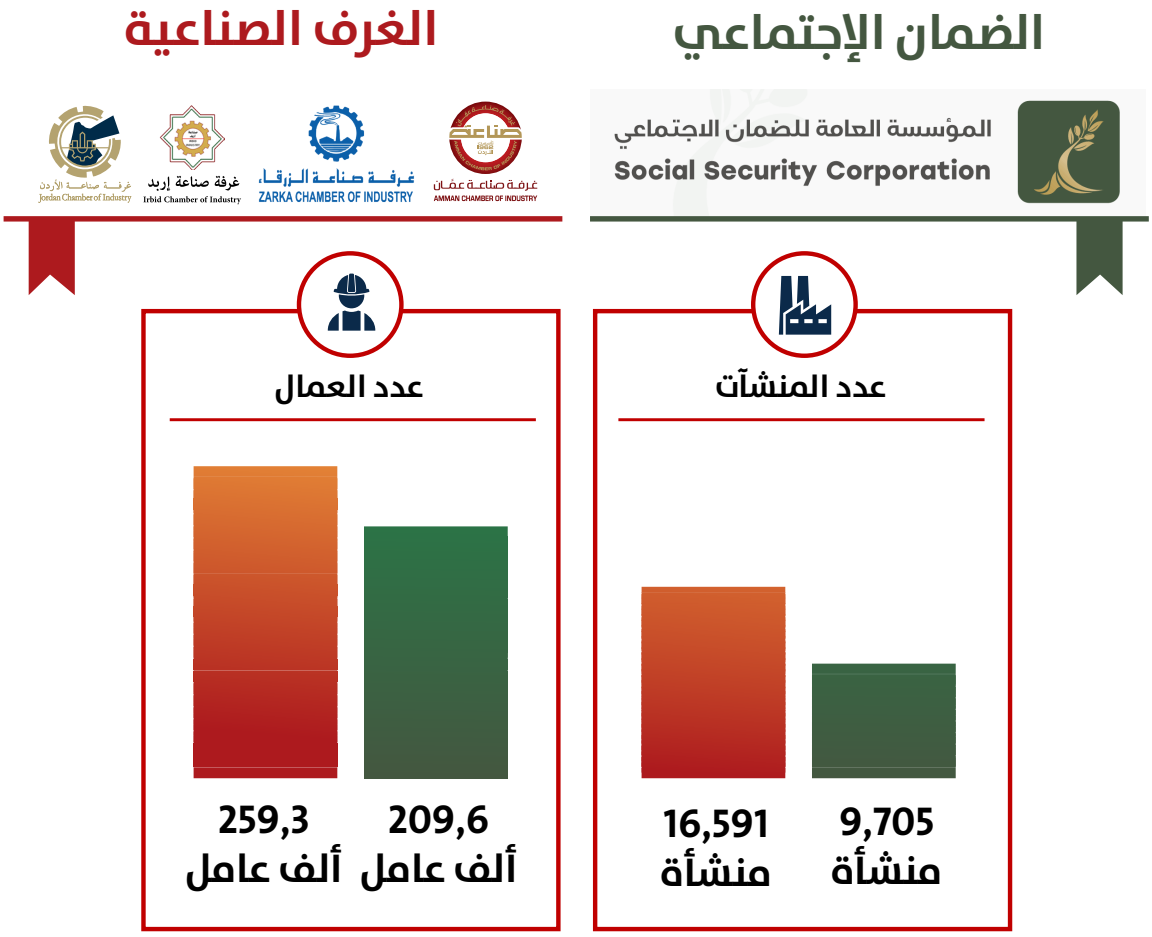

بيانات مؤسسة الضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 2022 — بيانات غرفة صناعة الأردن، التقرير السنوي 2022

وفي السياق أعلاه، يواجه قطاع الصناعات التحويلية بشكل واضح تحدي كبير في وجود العديد من المنشآت والعمالة في القطاع خارج نطاق الحماية الاجتماعية، حيث يتجاوز عدد العمال المسجلين في الغرف الصناعية (عمان، اربد، الزرقاء) بفارق (49.7 ألف عامل) عن عددهم المسجل في مؤسسة الضمان الاجتماعي، وبنسبة تقدر بنحو (19.2%) من اجمالي القوى العاملة في القطاع.

الشكل (14): التباين بين العمالة المسجلة في الضمان الاجتماعي والغرف الصناعية الف عامل- (2017-2022)

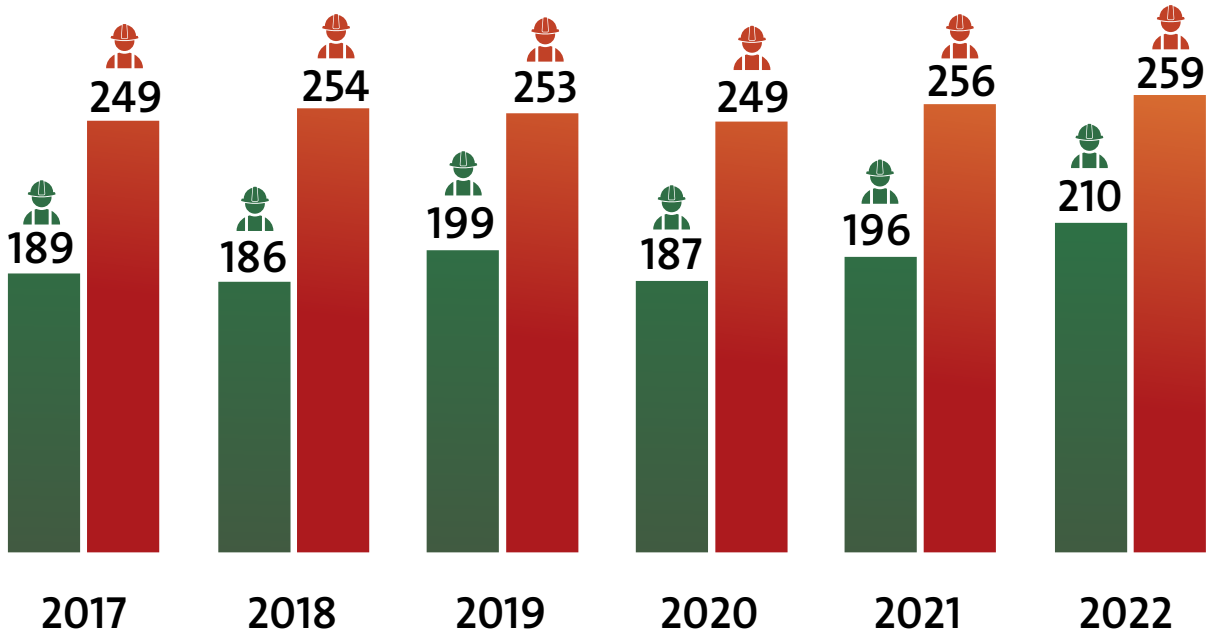

وغالباً يرجح البعض هذا التباين في الأرقام لوجود فارق زمني بمواعيد التسجيل بين مؤسسة الضمان الاجتماعي والغرف الصناعية؛ الا أنه من الصعب استثناء وجود أعداد من العمالة في القطاع بدوام كامل غير المسجلة في مؤسسة الضمان الاجتماعي.
وهذا لا يقتصر فقط على العمالة، بل على المنشآت، اذ أن (9.7 ألف منشأة) فقط مسجلة في الضمان الاجتماعي من أصل (16.6 ألف منشأة) مسجلة في الغرف الصناعية وبفارق (6.9 ألف منشأة)، وهذا يدلل على غياب وجود المحفزات لدى أصحاب المنشآت لدخولها ضمن نطاق الحماية الاجتماعية.

وبالتالي، فإن هذه الأرقام تلعب دوراً في التقليل من تمثيل الواقع الفعلي لقطاع الصناعات التحويلية، وتقليل مساهمتها المعترف بها في الحسابات الوطنية للاقتصاد الاردني، وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة والشاملة فيه نظراً للأهمية النسبية التي يعود بها القطاع على الاقتصاد، وقد أشار البنك المركزي مسبقاً في دراسة «تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن» الى المزايا التي يعود بها التحول من الأنشطة غير الرسمية - التي لم تسجل في الحسابات القومية - إلى الأنشطة الرسمية.

ضعف جانب العرض من مهارات سوق العمل

وبالتالي، فإن هذه الأرقام تلعب دوراً في التقليل من تمثيل الواقع الفعلي لقطاع الصناعات التحويلية، وتقليل مساهمتها المعترف بها في الحسابات الوطنية للاقتصاد الاردني، وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة والشاملة فيه نظراً للأهمية النسبية التي يعود بها القطاع على الاقتصاد، وقد أشار البنك المركزي مسبقاً في دراسة «تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن» الى المزايا التي يعود بها التحول من الأنشطة غير الرسمية - التي لم تسجل في الحسابات القومية - الى الأنشطة الرسمية.

تواجه الصناعات التحويلية الوطنية تحديات ذات صلة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، حيث تؤثر المهارات العاملة على القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي، ومع تطور التكنولوجيا وتحول المناخ الاقتصادي، تتطلب الصناعات التحويلية مهارات جديدة ومتنوعة لمواجهة التحديات المعاصرة.
فلا بد من وجود توافق بين المهارات المتاحة في سوق العمل ومتطلبات الصناعات التحويلية الحالية والمستقبلية، ويتم ذلك عبر توفير التعليم المهني والتدريب المتخصص.

خاصة مع ازدياد الطلب على المهارات الرقمية والتحليلية والبرمجة.
وعليه هناك ضرورة لتقديم برامج تدريب مرنة ومحدثة تلبي متطلبات الصناعات التحويلية لتتجاوب مع التغيرات التكنولوجية السريعة واحتياجات سوق العمل المتغيرة. بالإضافة إلى حوافز للعمال لتشجيعهم على اكتساب المهارات الجديدة والاستمرار في التعلم والتطوير المهني ما ينعكس ايجاباً على واقع الصناعات التحويلية.

تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال الفترة 2002-2020، 2022، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، البنك المركزي الأردني، عدد
https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/cb245b69-ff4d-4cc6-bafc-f06e573d12c6.pdf (2)

كلف ممارسة الاعمال والتوسع

يواجه قطاع الصناعات التحويلية تحديات فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لضمان استدامة عملياتها وتطويرها، لمواكبة التغييرات العالمية في ارتفاع أسعار الطاقة والكلف والمواد الاولية والتي انعكست على تكاليف التشغيل والانتاج.

ورغم البرامج المقدمة من قبل البنك المركزي الأردني لتمويل القطاعات الاقتصادية المستهدفة وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة بكلف منخفضة وشروط ميسرة بهدف زيادة تنافسية الشركات وتمكينها من توسيع أعمالها وتمويل أنشطتها التشغيلية، الا أنها ليست بالحد الكافي ولا تغطي اجمالي الصناعات خاصة تلك التي في المراحل الأولية (Introduction stage).

الشكل (15): نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية من اجمالي التسهيلات.

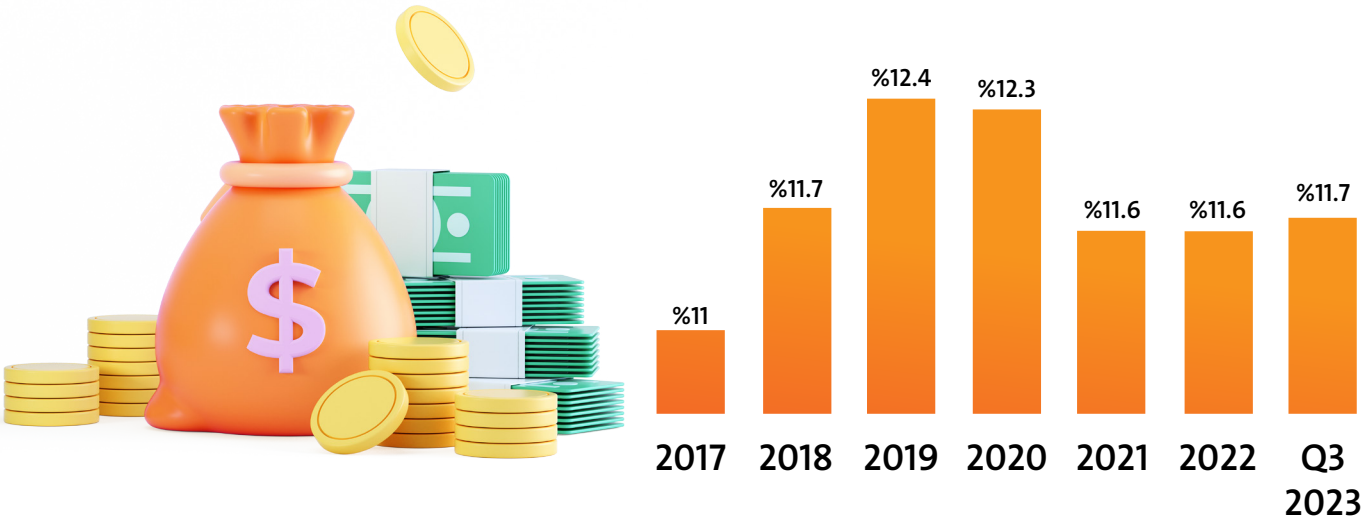

غالباً ما تتجه التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الى الأفراد وبنسبة (25.4%)، ثم توزع التسهيلات على الأنشطة الاقتصادية ذات المخاطر الأقل، حيث تتركز الحصة الأكبر من قيمة التسهيلات في قطاع الانشاءات بنسبة (24.2%)، يليه قطاع الخدمات والمرافق العامة بنسبة (16.2%)، بحسب آخر نشرة صادرة عن جمعية البنوك في الأردن في كانون الأول 2023

الشكل (16): توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك حسب النشاط الاقتصادي - تشرين الأول 2023

يواجه قطاع الصناعات التحويلية تحديات فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لضمان استدامة عملياتها وتطويرها، لمواكبة التغييرات العالمية في ارتفاع أسعار الطاقة والكلف والمواد الاولية والتي انعكست على تكاليف التشغيل والانتاج.

ومن جانب آخر ، تواجه الأعمال الصناعية دائمًا خطر التعثر الذي يمكن أن يكون ناتجاً عن مجموعة متنوعة من العوامل، مثل التقلبات الاقتصادية، وتأخر العملاء في سداد الديون، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والمشاكل التنظيمية وغيرها، وبالتالي يجب مراعاة خصوصية القطاع من ناحية الاقتراض والسداد وعلى المدى الطويل، بالاضافة الى ايجاد حلول تأمينية لحماية المخاطر الناشئة عن التخلف المحتمل للأطراف التي لديها التزام مالي (Credit Risk in Insurance).

وتجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على توازن صحي بين منح الائتمان وحماية الأعمال من التعثر يعتبر أمرًا حاسمًا، يجب أن تكون السياسات والإجراءات مرنة بما يكفي لتمكين الأعمال من التوسع وزيادة الإيرادات، وفي الوقت نفسه تقليل مخاطر التعثر.

كما يمكن اتخاذ بعض الاجراءات التي تسهل الوصول الى تمويل قطاع الصناعات التحويلية (Access to Finance)؛

1. توفير نوافذ تمويلية متخصصة وميسرة تراعي خصوصية الاستثمار الصناعي.
2. قدرات سماح وسداد تتناسب مع الأعمال الصناعية القائمة الهادفة للتوسع، وجاذبة للاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية.
3. ايجاد حلول تأمينية تغطي مخاطر أعمال قطاع الصناعات التحويلية.

ويرى المنتدى أنه لا بد من..

- متابعة وتقييم نتائج الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة بالتصدير والاستثمار وما شابهها بشكل دوري، بهدف قياس فعالية مخرجاتها ومدى تأثيرها على الصناعة الوطنية وصادراتها، وتحديداً من الصناعات التحويلية.

- الإسراع في تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي ذات الصلة بالصناعات التحويلية، وقياس أثرها ومدى فاعليتها على الصناعة.

- معالجة التحديات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة فيما يتعلق بارتفاع كلف الإنتاج من طاقة وعمالة ورسوم، والتي تحد من تنافسية القطاع في السوق الاقليمي والعالمي.

- السعي نحو توطين سلاسل القيمة المضافة المحلية، من خلال دعم الصناعات المساندة من مدخلات الإنتاج او استقطاب استثمارات أجنبية في تلك الصناعات الأولية، بهدف تقليل اعتماد الصناعة الوطنية على الأسواق الخارجية لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية ومدخلات الإنتاج.

- تعزيز قدرة الشركات الصناعية على التصدير للأسواق التقليدية وغير التقليدية من خلال رفع جاهزيتها للتصدير، خاصة وأن جودة الصادرات الصناعية ذات طابع متميز في الأسواق الخارجية.

- ضرورة الاستغلال الأمثل لاتفاقيات التجارة الحرة الموقعة (FTA) خصوصاً السوق الأوروبي، بالاضافة الى ضرورة استغلال اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بشكل أكبر وتوسيع هيكل الصادرات الصناعية لها.

- زيادة مشاركة القطاع الخاص وخاصة من القطاع الصناعي في كافة السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بالقطاع.

- تحسين وتطوير مخرجات قطاع التعليم المهني والتقني والتدريب، من أجل توفير عمالة ذات مهارات عالية للصناعة الوطنية، بالتالي الحد من مشاكل العمالة التي تواجهها.

- دعم المكون التكنولوجي في عمليات الإنتاج والإدارة للصناعات التحويلية كونها من أهم محاور تحسين الإنتاجية والكفاءة وتعزيز تنافسية القطاع الحيوي.

غرفة صناعة عمّان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

Jordan Economic Forum
المنتدى الإقتصادي الاردني
JEF